## الفصل الخامس : التفكير بالمفاهيم في تحليل السياسات التربوية

مع أخذ التعريفات الشائعة في الاعتبار ، يمكن النظر إلي للسياسة Policy بوصفها مجالا مهما من مجالات التفكير بالمفاهيم ، سواء على مستوى وعي النخب وشرائح المثقفين ، أو حتى على مستوى الوعي اليومي المباشر لرجل الشارع . ذلك لأن طبيعة الممارسة السياسية ؛ صنعا ، ورسما، وإقرارا ، وتنفيذا ، ونقدا وتحليلا.. إنما تتضمن الانتقال صعودا وهبوطا بين الماصدقات والوقائع المحسوسة على الأرض وبين المفهومات السياسية والشعارات المرفوعة والمتداولة .

### الظاهرة السياسية ومفهومات في نظريات علم الاجتماع والفلسفة

ومع تعدد نظريات علم الاجتماع ، يمكن فهم الظاهرة السياسية من مناظير مختلفة وفقا للظهير الفلسفي الذي تستند إليه كل منها ، وبالتالي وفقا لنسق المفاهيم المكونة لذلك الظهير وتلك النظرية ، بحيث يمكن الجزم بأن تحليل الظاهرة السياسية بالأساس هو الوقوف على ما تستند إليه السياسة وممارستها من مفاهيم ، وإدراك ما بين تلك المفاهيم من علاقات ، بل والقول بأن ممارسة السياسة إنما هي ببساطة عملية تفكير وتفاعل بالمفاهيم .

فالسياسة من منظور مجموعة نظريات الفعل الاجتماعي ذات الظهير البرجماتي وأهمها الوظيفية والتفاعلية الرمزية والظاهراتية ، هي نظام اجتماعي استحدثه المجتمع الإنساني لكي يؤدى وظائف محددة ، تنطلق في مجموعها من فكرة فلسفية أساسية هي تكيف الإنسان والمجتمع الإنساني مع الوجود المتغير المتعدد الذي لا يخلو من المخاطر، وعلى النظام السياسي أن يحقق للمجتمع البقاء والاستمرار المتوازن في ظل هذا التغير المستمر، على أساس من التوافق والإذعان المتبادل بين مكوناته وعناصره.

شكل ( ١٥ ) السياسة بوصفها نظاما اجتماعيا في النظرية الوظيفية

وتتعدد طبيعة وآليات بناء المجتمع الإنساني للنظم السياسية وأساليب التفاعل من خلالها بتعدد نظريات الفعل الاجتماعي ومفهوماتها ، فهي من منظور النظرية الوظيفية عملية سلوكية موجهة بغريزة البقاء وتلبية الحاجات الفردية والجمعية بوجه عام ، بحيث يمثل النظام السياسي بمدخلاته وعملياته ومخرجاته دولابا لاستمرار حالة التماسك والتكامل والاتزان بين مكونات المجتمع .

بينما تنظر إليها النظرية التفاعلية الرمزية بوصفها شكلا من أشكال الحوار أو التفاوض للتوصل إلى معان أو مفاهيم مشتركة تضمن تماسك المجتمع واستمراره ، بحيث تشكل ما يمكن أن يكون عرفا أو قانونا أو قواعد للعبة السياسية، تظل قائمة ومعتمدة ما دام التوافق عليها قائما ، وهو ما يتضح من الشكل ( ١٦ ) .

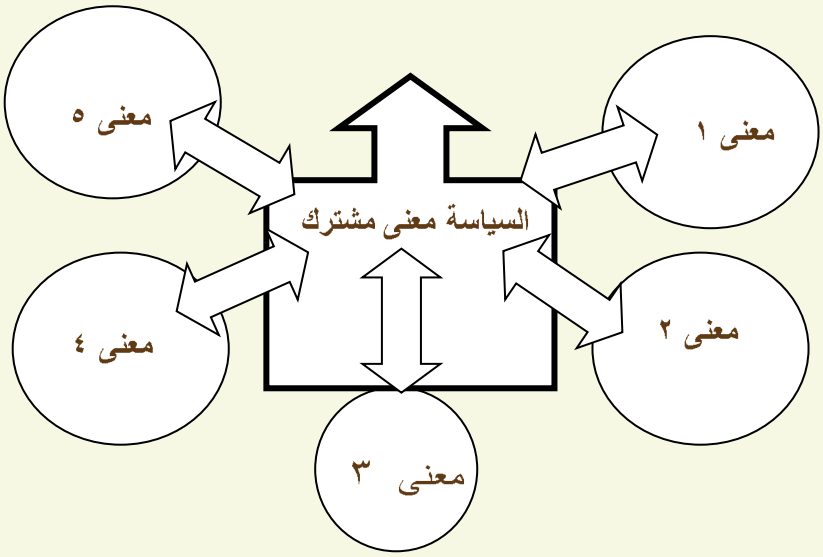


شكل ( ١٦ ) السياسة بوصفها عملية تفاوض حول معنى مشترك في التفاعلية الرمزية

وتراها النظرية الظاهراتية حالة عامة من التواطؤ بين أفراد المجتمع للإبقاء على أوضاع ووضعيات مستقرة ومتكررة ، وكأنها مسرحية كتبت مشاهدها وحواراتها وأحداثها سلفا ليتكرر أداؤها مرات ومرات ، وكأن ملامح شخوصها وأنماط سلوكهم والرموز التي يتعاملون بها في كل موقف قد رسمت من قبل ليتم الالتزام بحذافيرها دوما كلما اقتضى الموقف؛ فهذا سلوك النخب الحاكمة ، وذاك سلوك المعارضة ، وتلك سلوكات المحكومين في التعبير عن مطالبهم ، وهكذا تكون الممارسة الديمقراطية، وهكذا يكون التمثيل النيابي .. وهكذا .

ومن منظور مختلف، تمثل الظاهرة السياسية من المنظور البنيوي ذي الظهير الفلسفي المثالي لونا من ألوان ضبط الإيقاع يمارسه صانعوها على كافة المناشط الإنسانية في المجتمع وفقا لمنظومة مترابطة منطقيا من المفاهيم والمبادئ والقواعد المنظمة لكافة العلاقات، بحيث تمثل تلك المنظومة بنية مرجعية أو معيارية يحتكم إليها دائما ، وهي بنية تتنزه من حيث مصدرها وطبيعتها المعرفية عن أن تكون وضعية بشرية، ومن ثم تبقى محصنة ضد النقد والنقض ، فهي إما روحية عقدية شرعتها السماء ، أو علمية متجاوزة لخلافات الناس وأهوائهم وآرائهم القاصرة متناهية في موضوعيتها ، أو حتى أسطورية خرافية آتية من عالم آخر فوق طبيعي .

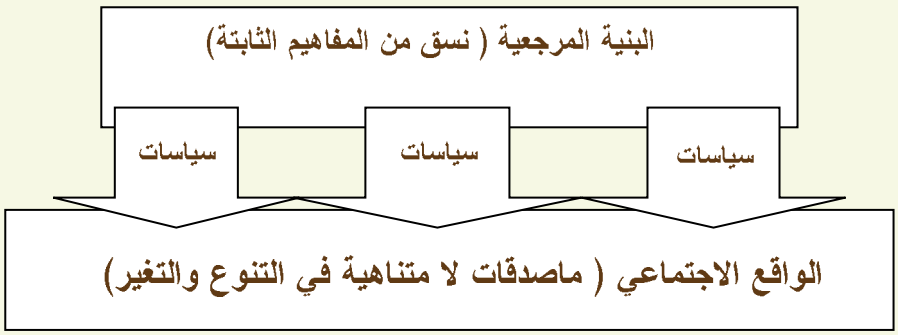


شكل ( ١٧ ) السياسة بوصفها معايرة الوقائع بمعيار البنية من منظور النظرية البنيوية

وفي هذا الإطار البنيوي المحصن ، تخضع السياسة ومفهوماتها ومعاييرها لسلطة من يمتلك التفويض للحديث باسم تلك البنية والأمين عليها ، ولقدرته وإرادته ، ولفهمه

وتأويلاته للنصوص المقدسة ، أو الثيمات الأسطورية ، أو حتى للنظريات العلمية ، وتبقى مساحة التفاوض السياسي محدود بحدود ما يسمح به الأمناء على البنية .

ومن منظور ما بعد الحداثة وخلفياتها الوجودية والتفكيكية الفوضوية ، تمثل السياسة لونا من ألوان الخطاب المتبادل بين الذوات الاجتماعية المتصارعة في الفضاء الاجتماعي ، تسعى كل ذات من خلالها إلى التعبير عن عناصر القوة التي تمتلكها وتؤثر بها على الآخرين في عالم لا يحكمه سوى الفوضى .

فالنخب والشرائح والطبقات والفئات بالمعنى المعروف ليست سوى "ذوات" فردية كانت أو جمعية ، لكل منها كينونته التي يسعى إلى بقائها ، بل وإلى فرض هيمنتها على الذوات الأخرى ، وجعل تلك الأخرى تتبنى مفهوماتها وقيمها ومعاييرها ، والمعرفة التي تحتكرها الذات الاجتماعية هي مصدر قوتها وموضوع خطابها المهيمن ، ومن ثم تكتسب السياسة التعليمية أهمية خاصة في ذلك الخطاب ، لكونها تتصل بآليات إنتاج وتوزيع المعرفة والقوة.

ومن منظور ماركسي ، تمثل السياسة تجليا للوعي الاجتماعي والطبقي لدى النخب المثقفة، ووسيلة لإحداث التغير وإذابة التفاوت بين شرائح المجتمع وطبقاته ، وتعبيرا عن ما بين تلك الشرائح والطبقات من تناقضات أيديولوجية سعيا إلى حلها.

والسياسة التعليمية وفقا للماركسية أحد أهم مجالات التعبير عن ذلك التناقض الأيديولوجي ، وأحد أهم مجالات حله أيضا؛ فالسياسة التعليمية إما أن تكون أداة لتكريس التفاوت الاجتماعي / الاقتصادي، أو تكون أداة لإزالته.

ومن منظور نقدي ، ينظر إلى السياسات التعليمية بوصفها أداة في يد الجهاز الأيديولوجي لتزييف الوعي وممارسة العنف الرمزي من قبل الفئات الاجتماعية الأقوى على الفئات الأضعف ، وبوصفها أداة لتوزيع المعرفة وفقا لمعايير محتكريها . وبالتالي يصبح الهدف الأكبر لعملية تحليل السياسات هو نقد الآليات التي تكرس بها التفاوت الاجتماعي ، والتي تزيف بها وعي الفئات الاجتماعية الأضعف فلا تتحرك لرفع الظلم الواقع عليها .

وهكذا تختلف صورة السياسة ومفهومها من منظور إلى آخر ، ما يفتح الباب أمام تعدد مداخل تحليلها ، بيد أن الوقوف على طبيعة عمليات التفكير بالمفاهيم في سياق تحليل السياسات التعليمية يقتضي التركيز على أكثر المداخل النظرية شيوعا وانتشارا ، ألا وهو المدخل البرجماتي الليبرالي الوظيفي ممثلا في نظرية ( ديفيد إستون) ، مع الإشارة في بعض الأحيان إلى تفسيرات مساندة تقدمها التفاعلية الرمزية ، خاصة فيما يتصل بالجانبين التوعوي والتفاوضي لعمليات صنع السياسة .

## التفكير بالمفاهيم في ضوء نظرية [إستون]

وفقا لنظرية النظم في العلوم السياسية لـ (دافيد إستون Easton, D. 1953)، والتي تستند إلى خلفية وظيفية سلوكية ، فإن النظم السياسية تستمد شرعيتها من مدى نجاحها في تحقيق توقعات المواطنين ومطالبهم ، ومن اتخاذ القرارات التي تحظى بتأييدهم ، وهي بذلك تسلك سلوكا نظميا مغلقا ( دائريا ) ؛ حيث تعد تلك القرارات والسياسات بمثابة مخرجات للنظام سرعان ما تتفاعل بدورها مع البيئة السياسية الحاضنة منشئة مطالب مجتمعية جديدة ، تمثل بالإضافة إلى ما تم اكتسابه من تأييد للسياسات السابقة مدخلات جديدة للنظام ، وهكذا (١).

ويوضح الشكل ( ١٨ ) عمليات صنع السياسات التعليمية على ضوء نظرية (إيستون) وعلاقتها بعمليات التخطيط التعليمي والمدرسي ، كما يوضح دور كل من جماعات المصالح والضغط ، والرأي العام ، والنخب السياسية الحاكمة في ضخ المطالب والتوقعات والتوجيهات بوصفها مدخلات إلى النظام ، وكذلك دور جماعات الاستشارة الفنية والسياسية في عقلنة تلك المطالب والتوقعات من جهة ، وتعظيم الإمكانات والإنجازات من جهة أخرى .

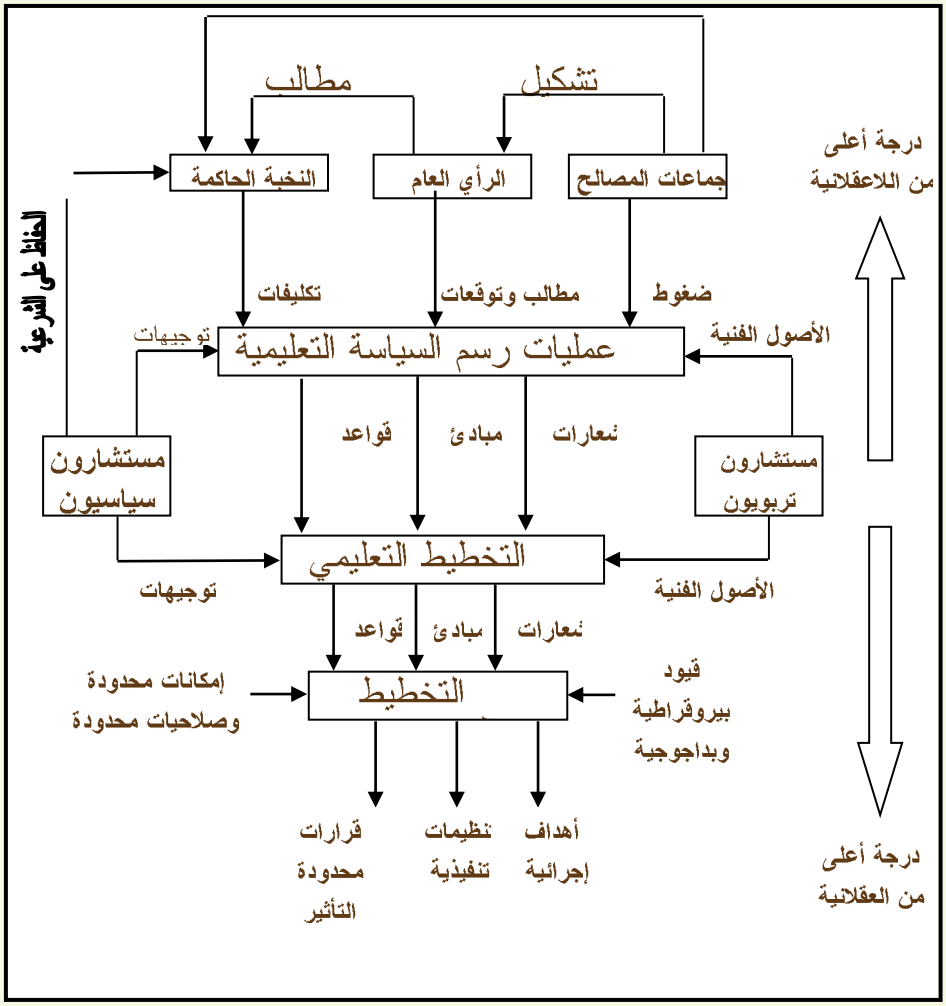


شكل ( ١٨ )عمليات صنع السياسات التعليمية على ضوء نظرية (إيستون)

ويمكن رصد عمليات التفكير بالمفاهيم خلال المراحل الثلاث للنموذج : المدخلات ، والعمليات ، والمخرجات على النحو التالي :

## أولا : التفكير بالمفاهيم على مستوى مدخلات السياسة التعليمية

يمكن رصد أربعة مجموعات اجتماعية تضخ المدخلات إلى منظومة صنع السياسة بوجه عام (٢) وهي تنسحب أيضا على صنع السياسات التعليمية وهي :

- الأولى تضم كلا من : جماعات المصالح Interest groups التي تمثل فئات من المجتمع ترتبط مصالحها الفئوية ارتباطا وثيقا بسياسات التعليم ، وإن كانت لا تملك وسائل مباشرة للتدخل فيها ، مثل نقابات المعلمين، ونوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، واتحادات الغرف التجارية ورجال الأعمال ، كما تضم هذه المجموعة كذلك جماعات الضغط Pressure groups (lobbies) وهي الجماعات والهيئات

التي تمتلك وسائل مباشرة للتأثير على صنع السياسة التعليمية وتوجهاتها ، ومنها ما هي ذات طابع اقتصادي مثل الجهات المانحة للمساعدات والقروض ، وأخرى ذات طابع أيديولوجي/ ديني مثل المجامع الدينية الكنسية أو سلطات الفتوى ، أو ذات طابع حقوقي محلي/ إقليمي/ دولي مثل منظمات ومجالس حقوق الإنسان وشئون الطفولة.

- والثانية هي الرأي العام General opinion ومن يسانده من جماعات المناصرة Advocacy groups ، وهي قوى متنوعة بعضها منظم مثل: الأحزاب السياسية ، والجمعيات العلمية، واتحادات الكتاب والفنانين والصحفيين، والنقابات المهنية ، واتحادات أولياء الأمور والطلاب ، وجمعيات حماية المستهلك .. ، والبعض الآخر غير منظم .
- أما الثالثة فهي النخب الحاكمة Ruling Elites ، وهي ذات تأثير مباشر ونافذ في توجيه السياسة التعليمية مثل : لجان التعليم بالأحزاب السياسية الحاكمة أو ذات الأغلبية البرلمانية ، ومراكز البحوث والمعلومات ودعم القرار الحكومية، والقيادات السياسية التنفيذية.
- والمجموعة الرابعة هي مجموعة المستشارين السياسيين والتربويين Think tank ، وهي صيغة حديثة العهد في المنظومات العربية بشكلها المؤسسي ، إذ جرت العادة على مدى عقود أن يستعين صانع السياسة التعليمية ومتخذ القرار بأهل الثقة من الخبراء التربويين بشكل فردي ، ولم يكن المستشارون السياسيون جزءا من المنظومة باعتبار السياسة التعليمية مسألة فنية صرفة.

ومع تعدد واختلاف طبيعة ما تدخله كل مجموعة منها من مدخلات ، وما تمتلكه من مفهومات تتعدد أساليب التفكير بالمفهومات التي تمارسها وتتعدد أشكال تأثيرها على النحو التالي:

## الضغوط Pressures

فالمجموعة الأولى المتمثلة في جماعات المصالح والضغط مثل جهات التوظيف وسوق العمل والجماعات الأيديولوجية والدينية ، تضغط على منظومة صنع السياسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال مفهومات مثل : الكفاءة ، والتميز ، والقدرة التنافسية ، وتأكيد الهوية الدينية والأيديولوجية ، وتحقيق الديمقراطية والعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية .. وغيرها من المفهومات المتصورة Conceived concepts التي تطالب المنظومة التعليمية بأن تحولها إلى وقائع وماصدقات محققة Verifiable Extensions or Denotations

## المطالب والتوقعات المجتمعية Social demands and expectations

أما المدخلات التي تضخها المجموعة الثانية المتمثلة في الرأي العام لمجموع المواطنين العاديين ، ومن يساندهم من جماعات المناصرة فهي المطالب والتوقعات التي تطالب منظومة صنع السياسات بتحقيقها من التعليم .

وتربط الكتابات المتخصصة بين مفهوم المواطنة ومفهوم المطالب ربطا سببيا مباشرا ، إذ لا يمكن الحديث عن الحق في المطالبة من قبل الأفراد والجماعات للنظام السياسي ، دون أن تتحقق لهؤلاء أولا صفة المواطنة ، أي أن المطالب السياسية في الواقع هي الوجه الإجرائي لمفهوم المواطنة وما يرتبط به من حقوق .

ومن المفاهيم المتصورة التي يشيع ضخها من قبل الرأي العام في شكل مطالب ، والتي غالبا ما تكون فردية الطابع ومبالغة وعالية التوقع مثل : "التميز وتفريد التعليم" Individuality بحيث يراعي ميول كل فرد ومواهبه ووضعيته، و" التكامل والشمول " بحيث تقوم المدرسة بتعليم الفرد كل شيء وتهتم بكافة جوانب نموه ، و"المجانية الكاملة" بحيث لا يتحمل المتعلم أو أسرته أية أعباء ، و" تناهي الجودة" سواء في الخدمة التعليمية من حيث اكتمال المرافق والتجهيزات التقنية وحداثة المناهج ومعاصرتها ، أو في من يقومون على تقديمها من حيث المؤهلات الرفيعة والتدريب الراقي..

أما جماعات المناصرة Advocacy groups فهي تضخ مجموعة أخرى أكثر عقلانية من المطالب أو المفاهيم المتصورة ، نظرا لكونها صادرة عن كيانات مؤسسية منظمة مثل مفاهيم : "عدالة وتكافؤ الفرص التعليمية" وتوزيعها ، و"الاستيعاب الكامل" لكل من لهم حق التعليم ، وصون "حق الفتاة في التعليم" ، و "ترشيد المجانية".. وغيرها.

## التكليفات

وهي مدخلات تتصف بأنها ملزمة لصانع السياسة ، لكونها تصدر عن النخب الحاكمة ذات المصداقية والشرعية ، أو هكذا يجب أن تكون ، كما تتصف بأنها تعبير عن وعي تلك النخبة بكل من مطالب وتوقعات الرأي العام وضغوط جماعات المصلحة والضغط ، وعن إعادة تصور لما تضخه هاتان القوتان من مفاهيم متصورة بدافع من الحرص على شرعيتها أمامهما . وتتخذ تلك المدخلات أشكالا متعددة من أكثرها شيوعا "الشعارات التعليمية" ، كما هي الحال في الشعارات التي طالما رفعها الرؤساء الأمريكيون على غرار "لن ترك طفلا خلفنا دون تعليم No Child Left Behind " ، ومن قبله " أمة في خطر " وغيرها

ومن أبرز المفاهيم المتصورة وأكثرها شيوعا في خطاب النخب بشأن التعليم مفهوم " التعليم العصري" الذي ينقل المجتمع إلى مصاف الدول المتقدمة، ومفهوم " تطوير التعليم " بما يعنى عصرنة مناهجه وتجهيزه بالتقنيات، ومفهوم "تخفيف الأعباء عن كاهل الأسرة" بما يقتضي محاربة الدروس الخصوصية وتفعيل دور المدرسة .. وغيرها

## ٤. المشورة الفنية والسياسية

تضخ المجموعة الرابعة من القوى ممثلة في الخبراء والمستشارين التربويين والسياسيين إلى منظومة صنع السياسات مدخلات من نوع مختلف أكثر عقلانية وموضوعية كونها صادرة عن خلفية معرفية رصينة ، وكونها حلقة وصل بين مطالب وتوقعات وضغوط الجماهير والمنظمات من جهة وصانع السياسة ومتخذ القرار من جهة أخرى (٣)

ويمكن القول أن هذا النوع من المدخلات يمثل النسخة الأولية First draft للسياسة التعليمية قبل أن يطرأ عليها التعديل وفقا لحقائق الواقع والإمكانات المتاحة وخصائص الظرف الراهن .

## ثانيا : التفكير بالمفاهيم على مستوى عمليات صنع السياسة التعليمية

والمستوى الثاني في منظومة صنع السياسة التعليمية هو مستوى العمليات ، ويوضح الشكل رقم ( ١٩ ) ما يقوم به صناع السياسة في سبيل تضييق الفجوة بين المفاهيم المتصورة التي تتمثل في مطالب القوى المجتمعية وبين المناصدقات المحققة متمثلة في الإمكانات

المتاحة بشريا وماديا ، وذلك من خلال عمليتين متعاكستين هما: عقلنة المطالب والتوقعات Rationalizing ، وتعظيم الإمكانات Maximizing

## ١. عقلنة المطالب والتوقعات والضغوط :

وتمثل عقلانية المطالب الشعبية Public Reasonableness شرطا جوهريا لمشروعية تلك المطالب ، ومن ثم وجوب الاستجابة لها من قبل النظام السياسي الديمقراطي ، إذ ينبغي أن تكون مبررة ، ومنطقية ، وقابلة للتحقيق ، وقبل كل ذلك ينبغي أن تكون محققة لمنافع ومصالح عامة يشترك فيها قطاع عريض من الناس ، وتحظى بموافقة ، أو على الأقل ، عدم معارضة الغالبية منهم . (٤) ، وهذا ما يسعى صانعوا السياسة إلى التعامل معه والتأكد من تحققه.

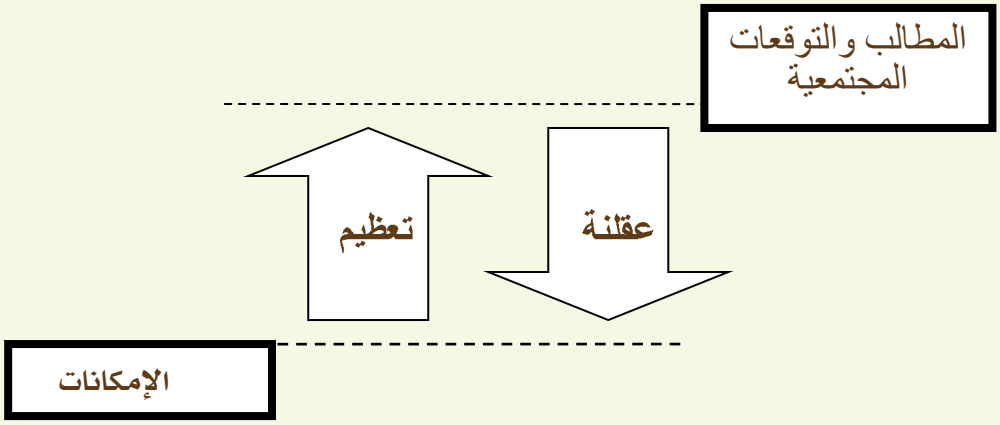


شكل ( ١٩ )تضييق الفجوة بين المطالب المجتمعية والإمكانات المتاحة

وخلال عملية ترشيد وعقلنة المطالب والضغوط يتم مقابلة المفاهيم المتصورة بما يندرج تحتها من وقائع وماصدقات قابلة للتحقق ، وإخضاعها لمعايير عقلانية مثل: حساب الكلفة والعائد عليها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، وتقييم خصائص الظرف الراهن ومدى ملاءمتها ، ومدى توافر الإمكانات لتحقيق تلك المفاهيم ، كما يوضح الشكل ( ٢٠ )

شكل (٢٠) معايير عقلنة المطالب والضغوط

وقد تفضي عملية عقلنة المطالب والضغوط في حال نجاحها إلى تحويل المفاهيم المتصورة المغالية في توقعاتها إلى مفاهيم تخطيطية قابلة للصياغة في أشكال السياسة المعتادة كالقواعد المنظمة وقوائم الأولويات .. وغيرها من الأشكال ، أما إذا اصطدمت عملية العقلنة بعقبات موضوعية مثل عدم ملاءمة الظرف السياسي ، أو القصور الشديد في الإمكانات ، أو ارتفاع كلفة إقرار السياسة مقارنة بالعائد عليها .. وغيرها من العوامل ، فقد يلجأ صانع السياسة إلى " إعادة تصدير المفاهيم المتصورة " إلى الرأي العام أو جماعات

الضغط ، ولكن بعد أن يتم إعادة صياغتها في صور متعددة ذات تأثير من أهمها الشعارات Slogans.

فمثلا : إذا كانت مطالب الرأي العام وتوقعاته من التعليم تتبلور في مفاهيم متصورة مثل "تفريد التعليم " ، و "رقي الخدمة التعليمية" ، و"رقي الإعداد المهني والأكاديمي للمعلمين"، وكانت تصورات الناس لماصدقاتها (لشكل تحقق تلك المفاهيم) على النحو التالي :

| المفهوم المتصور | المطالب والتوقعات الشعبية<br>الماصدقات المتصورة |
|---|---|
| تفريد التعليم | أن يجد كل طالب من المناهج والأنشطة ما يلبي رغباته وميوله ، ويتناسب مع قدراته واستعداداته |
| رقي الخدمة التعليمية | أن تكون كثافة الفصل ٢٠ تلميذا على الأكثر ، وبالمدرسة صالة رياضية ومختبرات ، ويتناول التلاميذ وجبة ساخنة ، وينجزوا فروضهم داخل المدرسة قبل العودة للمنزل وتحت إشراف المعلمين ، ويتم علاج الطفل داخل المدرسة تحت إشراف طبي ، كما يمارسوا هواياتهم في المدرسة دون تحمل نفقات .. إلخ |
| رقي المعلمين | بمعنى ألا تقل مؤهلاتهم عن درجة الماجستير في التربية ، وأن يكونوا مدربين على معالجة مشكلات التحصيل والمشكلات السلوكية ، وأن يتواصلوا مع أولياء الأمور بشكل منتظم ، ويقدموا لهم المشورة وقتما طلبها منهم أولياء الأمور ، ويحتفظ المعلم بسجلات لكل تلميذ يتابع فيها تطوره الدراسي .. إلخ |

إذا كانت تلك هي المفاهيم المتصورة التي يطالب الرأي العام بتحقيقها ، فإن كثيرا منها يتسم بالمبالغة وعدم إمكانية التحقيق في ضوء المعايير الاقتصادية والفنية وغيرها ، وبالتالي يكون لزاما على صانع السياسة أن يعيد صياغتها وتصديرها إلى الرأي العام مرة أخرى بقصد ترشيده وحشده في الاتجاه الأكثر واقعية تحت شعار: "الشراكة المجتمعية من أجل تعليم أفضل" مثلا ، وبهذا يلقي بالكرة في ملعب المجتمع بدلا من أن يحمل الحكومة وحدها مسئولية تحقيق تلك المطالب، بحيث يدرك الرأي العام أن تحقيق مطالبه يستلزم منه المشاركة في تحمل مجموعة من الأعباء التخطيطية والتمويلية والتنفيذية والرقابية ، وبذلك يسهم الشعار في إعادة صياغة المفهومات المتصورة وما يندرج تحتها من مصدقات ، وتحويل المطالب الشعبية إلى مسئوليات على النحو التالي :

| الشعار السياسي | المسئوليات الشعبية<br>الماصدقات المتصورة | المفهوم المتصور |
|---|---|---|
| الشراكة المجتمعية من أجل تعليم أفضل | تشجيع التحالفات المجتمعية والمبادرات القائمة على التعددية والتنوع لدعم التعليم ، تشكيل مجالس أمناء المدارس ، وتفعيل مجالس الآباء والمعلمين ، تفعيل الشراكة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات رعاية ودعم الفئات الخاصة وسكان المجتمعات النائية والمهمشة. | مراعاة التنوع |
| | اعتماد معايير لجودة العملية التعليمية ، تأهيل المدارس للجودة والاعتماد ، تشجيع المبادرات المجتمعية ، تفعيل برونوكولات الشراكة ، اعتماد اللامركزية في الإدارة والتمويل .. | تطبيق معايير الجودة |
| | تأهيل برامج إعداد المعلمين للاعتماد الأكاديمي ، تطوير برامج التنمية المهنية ، الترخيص بمزاولة المهنة ، تفعيل ميثاق أخلاقيات المهنة .. | تمهين التعليم |

## ٢. تعظيم الإمكانات والانجازات

والعملية العكسية الثانية في إطار تمثل المدخلات ، وفي سبيل تضييق الفجوة بين المطالب والضغوط من جهة وبين الإمكانات من جهة أخرى ، تمهيدا لإنتاج الشكل النهائي للسياسة التعليمية ، هي عملية تعظيم الإمكانات والإنجازات . وهي أيضا تتضمن تفكيرا بالمفاهيم والماصدقات ، حيث ينطلق صانع السياسة من أسفل إلى أعلا ، أي من واقع الإمكانات المتاحة ماديا وبشريا وسياسيا متجها نحو المفهوم المتصور.

وتتضمن هذه العملية إعادة ترتيب للأولويات عند توظيف الإمكانات المتاحة ، واستيفاء ما يرى صانع السياسة أنه المطلب الأكثر إلحاحا من قبل الرأي العام ، والأقل كلفة والأعلى عائدا من الناحية السياسية ، ومن ثم يدفع به في واجهة إنجازاته.

كما تتضمن تلك العملية محاولة لترشيد استخدام الإمكانات وتعظيم فاعليتها وكفاءتها، من خلال الدراسات التقويمية والمسوح والإحصاءات وغيرها من الإجراءات المنهجية العقلانية ، ويتم البحث عن طبيعة الخلل في المنظومة التعليمية وتشخيصه وبيان ما إذا كان خللا هيكليا يقتضي إجراء تعديلات تنظيمية أو استحداث بنى جديدة ، أو كان خللا يتعلق بالفاعلية والأداء يقتضي إزالة بعض المعوقات ، أو رفع كفاءة بعض عناصر المنظومة.

فمثلا : قد يرى صانع السياسة أن المطلب الشعبي المتمثل في "استيعاب كافة الأطفال في سن الإلزام" أولوية لا يمكن الالتفاف عليها، نظرا للخسائر السياسية الفادحة المترتبة على ذلك ، والتي قد تودي بشرعية النظام ، خاصة أنه مطلب عقلاني يخلوا من المبالغة أو عدم الواقعية، وعندئذ يبدأ في إعادة النظر في منهجية توظيف الإمكانات المتاحة في هذا الصدد ، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتخصيص الموارد .. وغيرها من العمليات ، كما يشرع في انتقاء أوجه الإنجاز الأكثر قبولا من الرأي العام ويركز عليها إعلاميا .

- فقد يلجأ إلى تعديل الخطط التشغيلية للمباني المدرسية للعمل فترتين أو أكثر.
- وقد يعيد النظر في إجراءات القبول والقيد لتيسيرها أمام أولياء الأمور.
- وقد يعدل توزيع الاعتمادات المالية في بنود موازنة التعليم ليخص التعليم الابتدائي بحصص أكبر.
- وقد يطور صيغ جديدة من مدارس الفصل الواحد تتناسب مع الأماكن الأكثر حرمانا من التعليم تعتمد على الجهود الذاتية والمشاركة المجتمعية.
- وقد يوجه بتحديث قواعد البيانات وإجراء مزيدا من المسوح لأعداد وطبيعة وأماكن الأطفال المحرومين .
- وقد يعد حملة إعلامية توعوية للحد من الحرمان والتسرب خاصة بين الفئات الأكثر حرمانا من التعليم .
- وقد بعد حملة إعلامية موازية لإبراز إنجازات الوزارة في مجال الاستيعاب مدعمة بالإحصاءات .

وهكذا يتم تعظيم العائد ولكن دون تحمل أعباء إضافية ، من خلال الترشيد وإعادة ترتيب الولويات، ورفع الكفاءة الداخلية للنظام .

## ثالثا : التفكير بالمفاهيم على مستوى مخرجات صنع السياسة التعليمية

يمكن تصنيف مخرجات عملية صنع السياسة التعليمية بشكل عام إلى صنفين رئيسيين هما :

- مخرجات ذات طبيعة تعبوية جماهيرية وأهمها الشعارات .
- مخرجات أو نواتج ذات طبيعة عقلانية تنظيمية مثل قوائم ترتيب الأولويات ، والقواعد والمبادئ الحاكمة على تنوع صيغها مثل التشريعات والقوانين ، والقرارات السيادية ، واللوائح والنشرات العامة .. وغيرها .

### ١. الشعارات

وللشعار دور أساسي في عمليات صنع السياسة بوجه عام والسياسات الاجتماعية ومنها التعليم بوجه خاص (٥)، حيث يؤدي وظائف متعددة من أهمها: ترشيد وعقلنة المطالب

الاجتماعية والضغوط ، من خلال عملية إعادة التصدير المشار إليها سابقا، كما يقوم بوظيفة حشد التأييد للسياسة المعتمدة ، وتوجيه العقل الجمعي نحو تبنيها.

والشعار هو عبارة لفظية موجزة وبليغة تصف العلاقة بين مفهومين أو أكثر ، محملة بشحنة انفعالية كبيرة مؤثرة ، وتمثل شكلا من أشكال التعاقد Contracting بين رافعه وبين الجماهير ، وبذلك يكون للشعار مكونات ثلاثة رئيسة هي :

- المكون المعرفي : ويتمثل في المفاهيم التي يستند إليها الشعار ، والعلاقة الكائنة بين تلك المفاهيم ، والتي قد تكون علاقة تناقض كما في شعار " لا تسرب من التعليم بعد الآن" ، أو علاقة تراتب كما في شعار " الجودة من أجل المنافسة " ، أو علاقة التكامل كما في شعار " الشراكة بين المدرسة والمجتمع" ، أو علاقة الاستغراق والشمول كما في شعار" التعليم للجميع".. وغيرها من العلاقات المنطقية التي تربط بين مفهومين أو أكثر.
- المكون النزوعي أو المحرك : ويتمثل في طبيعة الفعل الذي يحرض الشعار على إتيانه من قبل من يتبناه ، أو الإجراءات الفعلية المترتبة على تطبيقه ، مثل : الاحتشاد ، أو الامتناع ، أو المتابعة ، أو الاحتراز، أو التنسيق ، أو المبادرة.. وغيرها من الأفعال .
- المكون العاطفي أو الوجداني الانفعالي : ويتمثل في الطاقة أو الشحنة الانفعالية المراد توليدها لدى الجمهور مثل مشاعر : الفخر ، والانتماء ، والتحدي ، والحذر .. وغيرها من المشاعر

## ٢. سلم الأولويات Priorities

تعد الأولويات إحدى أهم مجالات التفاعل السياسي بين القوى المجتمعية والسياسية الفاعلة وبين صناع السياسة ، فكل من الأطراف الداخلة في التفاعل يمتلك إدراكا لمعنى معين أو مفهوما خاصا للموضوع محل التفاعل ، وبالتالي يمتلك تصورا خاصا لترتيب أولويات السياسة المتصلة بالموضوع . بمعنى أن ترتيب الأولويات ترجمة إجرائية تعكس درجة معينة من التفاهم بين الأطراف السياسية على معان بعينها .

وعلى ذلك فإن سلم الأولويات الذي تطرحه السياسة التعليمية هو محصلة عملية تفاوض مجتمعي غير مباشر ، يتم خلاله تبادل الرسائل المحملة بالمفاهيم بين قوى المجتمع الفاعلة وبين النخب الحاكمة وصناع القرار. ويعد الإعلام المساند للسياسة التعليمية عاملا حاسما في الترويج لسلم الأولويات الذي تعتمده تلك السياسة وفقا لنظرية نظرية ترتيب الأولويات (الأجندة الاجتماعية Agenda –Setting Theory) التي ظهرت في السبعينيات من القرن الماضي .

وافترضت تلك النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة (باعتبارهم حراسا على بوابة الوعي الجمعي أو ما يسمى بالرأي العام ) ، وهذا يثير اهتمام الناس تدريجيا، ويجعلهم يفكرون فيها ويدركونها ويقلقون بشأنها، وبالتالي تشكل هذه الموضوعات أهمية أكبر نسبيًا لدى الجماهير من تلك التي لا تطرحها وسائل الإعلام ، بحيث يصبح الفرد الذي يعتمد على وسيلة إعلامية ما تتعرض لها مستعدا لأن يكيف إدراكه وفقا للأهمية المنسوبة لقضايا تلك الوسيلة وموضوعاتها وبشكل يتوافق واتجاه عرضها، وحجم الاهتمام الممنوح لها (٦).

### ٣. القواعد الحاكمة Ruling regulations

القواعد أو المبادئ الحاكمة أو المنظمة ، هي في الواقع الصورة الإجرائية لكيفية تطبيق سلم الأولويات ، فهي تقنن كيفية اتخاذ القرار عند الاختيار بين بدائل مطروحة ، وتضع علاقات محددة ومشروطة بين مجموعة من المفاهيم . وهي بمعنى آخر صورة من صور إصدار الأحكام السياسية عند الفصل في قضية مفاهيمية فلسفية تتسم بالجدلية (٧) ، فصانع السياسة كثيرا ما يواجه قضايا سياسية تتسم بكثير من الالتباس ، وأحيانا قد يعاني صرعا قيميا بين مفهومين أو أكثر كلاهما مهم ، ويأتي المبدأ أو القاعدة الحاكمة بمثابة إصدار الحكم في تلك القضية.فمثلا : عندما يكون استيعاب الفتيات الصغيرات المحرومات من التعليم هو الأولوية التي تتصدر سلم أولويات السياسة التعليميةٍ ، تأتي القواعد الحاكمة في مجال التمويل واعتماد ميزانيات المباني المدرسية لترسي مبدأ يقضي بأن " تمول مشروعات إنشاء مدارس الفصل الواحد للفتيات بالمناطق المحرومة من أصل البند المخصص للتعليم الابتدائي ، ويرجئ تمويل بناء المدارس العادية لحين تدبير موارد إضافية لتعزيز البند الخاص بها ".

وفي هذا المثال يرسي المبدأ علاقة مفاضلة بين كل من مفهوم " الحرمان" ومفهوم " الإلزام "، حيث يمثل القضاء على الحرمان من حق التعليم ، وخاصة فيما يتصل بفئة من أضعف فئات المجتمع ألا وهي الفتاة ، يمثل مطلبا شعبيا ودوليا صارخا وضاغطا بشدة على صانع السياسة ، بما يمكن تشبيهه بالألم الحاد ، بينما يمثل التزام الدولة باستيعاب كافة الأطفال في سن الإلزام مطلبا دائما ومستمرا ، أو ما يمكن تشبيهه بالألم المزمن ، خاصة وأن توفير الإمكانات لتعليم هؤلاء الفتيات المحرومات يشكل ما يطلق عليه " الفرصة البديلة الأخيرة Last alternative chance "، وبناء على تلك المفاضلة تأتي القاعدة الحاكمة لتجعل أولوية تمويل إنشاء المباني المدرسية هي لذلك النمط الخاص الذي يلبي المطلب الأكثر إلحاحا. وعندما يتصدر إقرار الكادر الخاص بالمعلمين سلم الأولويات تحت ضغط من النقابات والاتحادات وتكرار الإضرابات ، تأتي القواعد الحاكمة في مجال التدريب والتنمية المهنية لترسي مبدأ يقضي بأن " تنتهي برامج التدريب و اختبارات التأهيل للمستويات الوظيفية الأعلى وفقا لمشروع الكادر الخاص خلال الفصل الأول من العام الدراسي بدلا من الفصل الثاني حتى يتسنى تسكين المعلمين المجتازين وتدبير درجاتهم المالية قبل بداية العام المالي الجديد ".

وفي هذا المثال أيضا هناك مفاضلة بين مفهوم " الإصلاح الوظيفي " ممثلا في تطبيق الكادر الخاص، وما يترتب على ذلك المفهوم من آثار معنوية ومادية ومن ثم تحسين الأداء المهني للمعلمين ، وبين مفهوم " النمو المهني المستدام "، وما يترتب عليه من تراكم مهني ومعرفي يؤدي في النهاية إلى تحسين أداءاتهم ، ولكن القاعدة الحاكمة لتنظيم برامج التنمية المهنية تعطي للمفهوم الأول الصدارة على سلم الأولويات نظرا للآثار السلبية الخطيرة المترتبة على عدم الإسراع بتطبيقه ، فيأتي المبدأ التنظيمي ليقرر تعديل البرنامج الزمني لأنشطة التنمية المهني والتدريب أثناء الخدمة ، بحيث تتيح الفرصة أمام الاستحقاقات الوظيفية والمالية المترتبة عليه.

وتعد اللوائح من أبرز أشكال القواعد الحاكمة وأكثرها تأثيرا ، إذ تمثل حلقة الاتصال المباشر بين صانع السياسة وبين القائمين على تنفيذها ، نظرا لما تتضمنه من تجسيد واقعي

للماصدقات التي تندرج تحت مفاهيم وشعارات السياسة التعليمية، ويمكن تمييز ثلاثة أنواع رئيسة من اللوائح (٨):

- اللوائح التنظيمية : وهي التي تؤسس لإنشاء وتنظيم أعمال المؤسسات والتنظيمات واللجان وغيرها من الكيانات التنفيذية والبحثية والتعليمية ، وتنظم العلاقات بين عناصرها ومنظوماتها الفرعية ، وتحدد مهام وواجبات وحقوق وصلاحيات شاغلي الأدوار المختلفة داخل هياكلها .
- اللوائح التنفيذية : و تسمى أيضا بـ " المذكرات التفسيرية" وهي التي تحدد إجراءات وخطوات وأحكام تنفيذ تشريع معين ، وتتعدد طبيعتها ما بين مالية وإدارية وفنية ، وتحدد كذلك طبيعة المراحل الانتقالية من تشريع على آخر.
- اللوائح الضابطة: وتسمى أيضا بـ" اللوائح المقيدة للسلوك" ، وفيها يتم توصيف الأفعال والسلوكات المتوقعة من الأفراد داخل تنظيم معين ، كما تحدد طبيعة الجزاءات المستحقة عن كل مخالفة لتلك السلوكات ، وآلية توقيعها والتظلم منها .

واللوائح بما تتضمنه من قواعد حاكمة تمثل جزءا من السياسة التشريعية legal policyللنظام الحاكم تجاه القضايا الاجتماعية المختلفة ومنها قضايا التعليم ، فالنظام في سعيه لضبط وهندسة الحياة الاجتماعية بطريقة عقلانية رشيدة يقوم بوصف الواقع الاجتماعي المراد تغييره وعلاقة متغيراته المختلفة بالمتغير التشريعي ، وهي عملية تفكير بالمفاهيم والماصدقات ، ومن ثم يقوم بإحداث تعديلات تشريعية مخططة بهدف التأثير على تلك المتغيرات الديموجرافية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها ، وهي في حقيقتها أيضا عملية تفكير بالمفاهيم والماصدقات (٩).

## مراجع الفصل الخامس


1. Sara, Joseph (1988) **Political Theory and Power**, (Monographs and theoretical studies in sociology and anthropology) in honour of Nels Anderson, E. J. Brill, Netherlands.
2. **James Q. Wilson (1995). Political Organization. Princeton University Press**
3. Fischer, F. and Forster, J., (1996), The Argumentative turn in policy analysis and planning , Duke University Press, pp.81-82
4. Kvmlicka, W. (2001), **Politics in the Vernacular: Nationalism, Multiculturalism, and. Citizenship**, Oxford University Press Inc., New York.
5. Ira, Sharkansky (2002), **Politics and policymaking in search of simplicity**, Lynne Rienner Publishers, Inc. PP. 117-137

٦. **مكاوى، حسن، السيد، ليلى، .( 1998 )** الاتصال ونظرياته، **ط2 ، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية.**

٧- وفي الموضوع يمكن الرجوع أيضا إلى الكتاب المهم :

7. Majone, G. (1989). Evidence, Argument, & Persuasion in the Policy Process. New- Haven :Yale University Press.

٨- **نبيل ابراهيم سعد وآخران** : المدخل إلى العلوم القانونية ، النظرية العامة للقانون والنظرية العامة للحق ، **القاهرة ، الدار الجامعية ، ١٩٩٢ ، صص ١١٧- ١١٩**

٩- **سامية محمد جابر** : علم اجتماع القانون ، **الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ ، صص٢١٨-٢٢٠**


*****